المحددات الدولية للعلاقات السودانية الإثيوبية منذ إنتهاء الحرب الباردة

أ/ جميل جمال عثمان موسى، أ.د. محمود أبو العينين، د. سامي السيد

مُلَخّص:

يتناول البحث تحليل المحددات الدولية للعلاقات السودانية الإثيوبية منذ إنتهاء الحرب الباردة متضمناً إبراز تأثير طبيعة النظام الدولي والمتغيرات القائمة فيه على تلك العلاقات حيث يعتبر النظام الدولي السائد أحد المحددات الرئيسية في تشكيل السياسة الخارجية لكل من السودان وإثيوبيا وتوجيه علاقاتهما المتبادلة كما يتضمن البحث إبراز القوى الدولية الأكثر تأثيراً على العلاقات السودانية الإثيوبية من خلال تحليل مواقفها في القضايا المؤثرة على تلك العلاقات وبتفاعل علاقاتها المتبادلة مع كلا الدولتين.

Abstract

The research deals with the analysis of the international determinants of Sudanese-Ethiopian relations after the Cold War, including highlighting the impact of the nature of the international order and the existing variables in it on those relations where the prevailing international order is considered one of the main determinants in shaping the foreign policy of Sudan and Ethiopia and directing its international relations, the research also includes highlighting the positions of the international powers that have the most impact on Sudanese-Ethiopian relations by analyzing their positions and interventions in issues affecting those relations and by their relations with sudan and Ethiopia

المقدمة:

شهد النظام الدولى منذ إنتهاء الحرب الباردة تطورات جذرية سواء على مستوى هيكل النظام أو على مستوى التفاعلات القائمة فيه وهو ما دفع العديد من الدول الى إعادة النظر فى علاقاتها الدولية حيث تغيرت معالم النظام الدولى من خلال الانتقال من القطبية الثنائية للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى الى نظام احادى القطبية متمثلاً فى هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها وإنتهاجها سياسات مؤثرة في الساحة الدولية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية وفرض مفهومها للعولمة بما يحقق أهدافها ومصالحها على حساب مصالح الدول الافريقية الامر الذى ترتب عليه تضييق هامش المناورة الاستراتيجية التى كانت متاحه أمامها إبان الحرب الباردة وتهديد لدورها ومصالحها فى العلاقات الدولية

وتسعى الدراسة الى تحليل المحددات الدولية للعلاقات السودانية الاثيوبية منذ إنتهاء الحرب الباردة من خلال إبراز تأثير النظام الدولى ومتغيراته ومواقف القوى الدولية على تلك العلاقات.

وإنطلاقاً مما تقدم تحاول الدراسة معالجة الاشكالية التي تثُار حول مدى تأثير طبيعة بنية وتفاعلات النظام الدولى ومواقف القوى الدولية منذ إنتهاء الحرب الباردة على العلاقات السودانية الإثيوبية ومن ثم يكون التساؤل الرئيسى لهذه الدراسة هو :" ما تأثير تغير بنية وتفاعلات النظام الدولي ومواقف القوى الدولية على طبيعة العلاقات السودانية الاثيوبية ".

ولبحث هذه الاشكالية تفترض الدراسة أنه قد حدثت تغيرات فى بنية وتفاعلات النظام الدولى منذ إنتهاء الحرب الباردة ومن المفترض أن تنعكس تأثيراتها على العلاقات الدولية بصفة عامة والعلاقات المتبادلة بين دولتى السودان واثيوبيا بصفة خاصة.

وتعتمد الدراسة على منهج " تحليل النظام الدولى" لتوظيفه فى إطار تحليل المحددات الدولية المؤثرة على العلاقات السودانية الاثيوبية.

ولإبراز تأثير تلك المحددات يسعى الباحث الى تناولها بالتحليل من خلال مطلبين يتناول المطلب الأول تغير النظام الدولي بينما يعرض المطلب الثاني مواقف القوى الدولية المؤثرة على العلاقات السودانية الإثيوبية.

المطلب الاول : تغير النظام الدولى :

يقوم النظام الدولي والمتغيرات القائمة فيه بدور بارز في التأثير على طبيعة العلاقات الدولية بوجه عام وعلى العلاقات الثنائية بين دولتين بوجه خاص حيث تعتبر طبيعة النظام الدولي السائد إحدى المحددات الرئيسية في تشكيل السياسة الخارجية للدولة وتوجيه علاقاتها الدولية.

وبإنتهاء الحرب العالمية الثانية وبروز قوتين عظميتين في الساحة الدولية هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطورات النظام الدولي عُرفت بمرحلة "الحرب الباردة" حيث لعب المعسكرين الشرقي والغربي دورًا فاعلاً قوامه إستقطاب الحلفاء من دول العالم , وقد مّثلت الدول العربية والأفريقية مسرحًا لهذا التنافس الذي أسفر عن تواجد المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أوسع إنتشارًا في دول القارة الأفريقية بينما حظى المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي باستقطاب عدد يسير من الدول وهي إثيوبيا وانجولا وموزمبيق.(١)

وشهدت العلاقات الدولية منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين إثر وصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ تحولات سياسية واقتصادية هائلة من خلال إنتهاجه سياسة أدت إلى إنهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر التطورات المتلاحقة في الساحة الدولية المتمثلة في إنهيار حائط برلين وتوحد المانيا الشرقية والغربية وإنهيار الاتحاد السوفيتي والنظام الشيوعي بمؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية وزوال حلف وارسو الذي أنشأه الاتحاد السوفيتي وما أستتبعه من تغيرات جذرية في دول أوروبا الشرقية التي كانت تتبع النظام الشيوعي وتحولها إلى تطبيق الديمقراطية الليبرالية وقواعد الاقتصاد الرأسمالي الحر من أهم التطورات التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي أسفرت عن إنتهاء الحرب الباردة وبروز نظام دولي جديد .

وقد أفرز تغير النظام الدولي العديد من المستجدات على الساحة الدولية وأحدث أثره في العلاقات الدولية من خلال بروز قيم وأولويات جديدة وزوال معايير كانت تُستخدم في تحليل العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة حيث كان لإنهيار الاتحاد السوفيتي إنعكاسات بارزة على الاستقرار والأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية لدول العالم خاصةً الدول النامية ومن ضمنها الدول الأفريقية.

ولقد أدت المتغيرات الدولية في النظام الدولي فيما بعد الحرب الباردة إلى أزمات عديدة وأثّرت على سير العلاقات الدولية حيث برز مفهوم "النظام الدولي الجديد" على الساحة الدولية ليعبر عن حقبة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها وخصائصها المميزة والتي يراها بعض الباحثين أنها تمثل نهاية التاريخ بينما يراها كثير من الباحثين أنها مجرد مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية التي مرت عبر تاريخها بالعديد من

---

(١) صالح أبو بكر علي، أثر المتغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربية الأفريقية من ١٩٨٩-١٩٩٩، **رسالة دكتوراه** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية, ٢٠٠٣) ص٧١.

الدورات والنظم ومن الممكن أن تنتهي ليحل محلها نظام دولي جديد ومرحلة لاحقة من مراحل العلاقات بين الدول.(١)

وقد أختلف الباحثين حول ماهية النظام الدولي عقب تفكك الاتحاد السوفيتي حيث ذهب فريق إلى القول بأن النظام الدولي أصبح أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حين ذهب فريق آخر إلى أن النظام الدولي أصبح متعدد الأقطاب يتضمن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا الاتحادية.(٢)

ورغم إختلاف الباحثين حول بنية وتفاعلات النظام الدولي الراهن إلا أن الملاحظ هو وضوح معالم هذا النظام من خلال إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة النظام ووضع أركانه وقد ظهر ذلك جليًا بعد حرب الخليج الثانية وقيادتها للتحالف الغربي ضد العراق بعد غزوه لدولة الكويت وقد صنعت الولايات المتحدة إستراتيجية العالم الجديد بآليات جديدة كالديمقراطية والحكم الرشيد واقتصاد السوق الحر وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وقد أشار الرئيس الأمريكـــي" بوش" إلى ذلك بقوله "إننا نبني نظامًا عالميًا يتحكم فيه القانون في سلوك الدول", وقد أوضح تقرير أعدته "هيئة الأركان الأمريكية المشتركة" أن أولى مهام الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة الإبقاء على الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم ومنع بروز أية قوى منافسة , وإنتهى التقرير إلى أهمية استخـدام القوة العسكـرية الأمريكـــية للحد من انتشار أسلحة الدمـــار الشـــامل ومعاقبة من يستخدمها(٣).

ويمكن إبراز التحولات الطارئة على بنية النظام الدولي والتفاعلات القائمة فيه منذ إنتهاء الحرب الباردة فيما يلى :

- ترتب على التحول من نظام القطبية الثنائية إلى نظام احادي القطبية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض هذا النظام الدولي الجديد وفرض مفهومها للعولمة على العالم مما أدى إلى تهديد دور ومصالح الدول القومية في العلاقات الدولية وإضعاف دور التجمعات الإقليمية بحيث لا يكون هناك لاعب منافس في العلاقات الدولية سياسيًا أو اقتصاديًا سوى الولايات المتحدة .

---

(١) عمرو مصطفى كمال، تطورات الاقتصاد العالمي والمؤثرات الجديدة، **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٠٩ يوليو ١٩٩٢) ص ١٠٨.

(٢) د. ودودة بدران , الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد في د. محمد السيد سليم (محرر) , **النظام العالمي الجديد** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية, كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة , الطبعة الأولى ١٩٩٤) ص ص ٢٥ – ٢٧ .

(٣) درية أحمد محمد، السياسة الخارجية الإقليمية للسودان منذ عام ١٩٨٩، **رسالة دكتوراه** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧) ص ص ٩١-٩٢.

– أدى التحول من نظام القطبية الثنائية إلى نظام احادي القطبية إلى إنتهاء العلاقات القائمة على المواجهة والصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية وإنتهاء سياسات توازن القوى العسكرية وسباق التسلح ليحل محلها أسلوب الحوار والتفاوض القائم على أساس توازن المصالح والاعتماد المتبادل والتعايش السلمي وتخفيض التسلح , وفي هذا الإطار تغيرت الاهتمامات العالمية من الاهتمام بقضايا السياسة العليا High Politics وفي مقدمتها قضايا الأمن والاستراتيجية إلى الاهتمام بقضايا السياسة الدنيا Low Politics مثل قضايا التنمية الاقتصادية ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات وقضايا البيئة كما أصبحت القوى الكبرى تركز إهتماماتها على قضاياها الداخلية وخاصةً القضايا الاقتصادية.(١)

– تطور مفاهيم السلم والامن الدوليين في ظل تزايد القضايا محل الاهتمام الدولي التي تمثل تهديد للأمن والسلام العالمي وأبرزها قضايا الإرهاب الدولي وحقوق الإنسان والأقليات والحروب الأهلية والصراعات الإقليمية وإزدياد حالات تدخل منظمة الأمم المتحدة تحت ضغط الدول الكبرى في الشئون الداخلية للدول التي تعاني من نزاعات داخلية دون موافقة حكوماتها بدعوى التدخل الإنساني والمساعدات الإنسانية للاجئين وحماية الأقليات.

– تزايد ضغوط القوى الدولية على الدول الافريقية من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين فرضا شروطاً جديدة من أجل إستمرار التعاون مع الدول الافريقية فيما أصبح يُعرف "بالمشروطية السياسية والاقتصادية " ومن أهم شروطها التحول الديمقراطى والتكيف الهيكلى والحكم الرشيد واحترام حقوق الانسان .

– تزايد أهمية الشركات متعددة الجنسية في الإقتصاد العالمي بما لها من تأثيرات سلبية على الدول النامية تتمثل في توظيف أموالها في تلك الدول وفقًا لمصالح الدولة الأم التي قد تتعارض مع مصالح الدول النامية وكذلك قيامها بإنشاء صناعات غير متقدمة فيها فضلاً عن تأثيرها السلبي على المشروعات المحلية.

– تنامي الاتجاه العالمي نحو التكتل السياسي والاقتصادي والتجاري سواء بإقامة تكتلات جديدة أو بتطوير التكتلات القائمة وبروز الائتلافات العسكرية المؤقتة التي تحقق مصالح إستراتيجية للدول الكبرى في مناطق الصراعات.

---

(١) نجلاء محمد مرعي، السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة ١٩٨٩–٢٠٠٢، **رسالة ماجستير**(القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦) ص٨٢.

– تنامي دور المنظمات العالمية غير الحكومية كمنظمات حقوق الإنسان وحماية البيئة واستغلال الدول الكبرى لها في تحقيق مصالحها الإستراتيجية(١).

– أدى تحرير التجارة العالمية الى تزايد التنافس بين الدول الكبرى للاستحواذ على الاسواق وفتح منافذ لتصريف منتجاتها فى الدول النامية ومن ضمنها الدول الافريقية التى عانت مما تفرضه عليها إتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات) من قيود وآثار سلبية على إقتصادياتها.

– فرضت المتغيرات الدولية على الدول الإفريقية منذ التسعينيات من القرن العشرين ضرورة تفعيل دورها في مجال الدفاع والأمن وتسوية الصراعات فقد شهد إنتهاء الحرب الباردة عدد من الإخفاقات الدولية للإستجابة للكوارث الإنسانية في أفريقيا مثل الإبادة الجماعية في رواندا والحرب الأهلية في جنوب السودان مما أدى الى تراجع إهتمام القوى العظمى بتطور الصراعات في أفريقيا وتفضيلها لتولي الأفارقة هذه المسئوليات بأنفسهم وتشجيع الحلول الإفريقية لتلك الصراعات سواء بين الدول الإفريقية أو داخل هذه الدول(٢).

– تزايد الإهتمام الدولي بقضية الارهاب من خلال إنضمام الدول الى العديد من الاتفاقات الدولية التى تضمنت أشكالاً متنوعة من الأعمال الإرهابية التى عانت منها معظم دول العالم حيث أقامت هذه الاتفاقات نوعاً من التعاون الدولى في مجال مكافحة الارهاب بحسبان أن محاربة الارهاب الدولى تشّكل ضرورة قصوى لتوفير الأمن والاستقرار للعلاقات الدولية ، وقد إحتلت قضية مكافحة الارهاب صدارة أجندة القوى الكبرى ولاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية كما تنبّهت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الى خطورة ظاهرة الإرهاب فتصدت لمواجهتها وأصبحت محاربة الإرهاب ضمن القضايا الرئيسية للقوى الكبرى في أفريقيا(٣).

وتجدر الإشارة إلي أن الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت في التسعينيات من القرن العشرين "القوة المشتركة" في منطقة القرن الإفريقي ومقرها دولة جيبوتي بهدف منع التهديدات الأمنية والتعامل معها كما أعلنت "مبادرة مكافحة الإرهاب" التي تضم دول إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وكينيا وأوغندا وتنزانيا فضلاً عن تأسيس القيادة المركزية لإفريقيا AFRICOM في عام ٢٠٠٧ حيث تمّ تجميع القوات المسلحة والبرامج والعمليات في قيادة واحدة تكون مهمتها تدريب العناصر الأمنية

---

(١) أحمد فؤاد القاضي, العلاقات السودانية الإريترية منذ عام ١٩٩٣, **رسالة دكتوراة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة, ٢٠٠٨) ص ص ١١١ – ١١٤.

(٢) أميرة محمد عبد الحليم , الأمن الأفريقي بعد إنتهاء الحرب الباردة : دراسة في مصادر التهديد وأساليب المواجهة بإقليمي شرق وجنوب القارة , **رسالة دكتوراه** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة , ٢٠١٤) ص ١٢١.

(٣) د. أحمد أبو الوفا, ظاهرة الإرهاب الدولي, **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, العدد ١٦١, يوليو ٢٠٠٥) ص ١٦٥

والعسكرية الوطنية ودعم العمليات العسكرية لحفظ السلم أو تقديم المساعدات الإنسانية[١] , وقد حظيت منطقة القرن الإفريقي بأهمية واضحة في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بشأن المناطق التي ينبغي السيطرة عليها في القارة الإفريقية كمراكز حشد ومراقبة لتحركات الجماعات الإرهابية ولاسيما بعد ظهور مؤشرات تشير إلي تركز بعض أنصار تنظيم القاعدة في منطقة القرن الافريقى خاصةً فى السودان والصومال مما جعل الولايات المتحدة تعتبر تلك المنطقة مركزاً محورياً في تحركاتها لمواجهة الإرهاب تتطلب دعم الأنظمة السياسية الحليفة لها في المنطقة ومساعدتها سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً ومن هذا المنطلق سعت الولايات المتحدة لإحتواء النظم غير الموالية ولاسيما في السودان والصومال وفي ذات الوقت ركزت تحالفها مع إثيوبيا وكينيا وجيبوتي[٢].

– شكلتّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية من القارة الإفريقية مشكلة تواجه الدول المستقبلة لتدفقات اللاجئين والمهاجرين وتهدد أمنها وإستقرارها وخططها التنموية مما دفع الإتحاد الإفريقي إلي التعاون مع الشركاء الدوليين لمحاولة علاج تلك الظاهرة من خلال العديد من المقاربات الأمنية والتشريعية والتنموية والثقافية فضلاً عن الجهود الدولية لمواجهة الظاهرة من خلال تفعيل مبادئ "فاليتا" في عام ٢٠١٥ كأبرز الآليات لمواجهة تنامي هذه الظاهرة في إفريقيا والتي تتضمن التعامل مع الأسباب الحقيقية للهجرة الغير الشرعية وتعزيز التعاون الدولي بشأن علاج تلك الظاهرة فضلاً عن تكثيف التعاون بشأن الهجرة الشرعية[٣].

– جمود عملية إصلاح منظمة الامم المتحدة والتى كانت محل إهتمام كبير لوضع آليات جديدة لكفالة أوضاع السلم والأمن الدوليين فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتوقف فاعلية وتدخل الأمم المتحدة فى الأزمات الإقليمية والدولية على ما تمثله من تهديد لمصالح الدول الكبرى الاستراتيجية فى ظل هيمنة الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية على المنظمة , ويمكن القول بأن التحولات التي شهدها النظام الدولي عقب إنتهاء الحرب الباردة قد أحدثت تأثيرًا سلبيًا على فاعلية منظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية تسعى لتفعيل نظام الأمن الجماعي وبإعتبارها إطارًا مؤسسيًا لتنظيم تفاعلات القوى الدولية وفقًا لقواعد وآليات محددة، وقد عهدّ ميثاق الأمم المتحدة إلى "مجلس الأمن الدولي" مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وخوله الصلاحيات اللازمة لذلك كما منح القوى الخمس

---

(١) د. راوية توفيق, السياسات الأمريكية والصينية في إفريقيا: طبيعة الأدوار وواقع التنافس, **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, العدد ٢١٨, أكتوبر ٢٠١٩) ص ص ١٢ – ١٥.

(٢) عارف عبد القادر عبده, التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي منذ نهاية الحرب الباردة, **رسالة دكتوراة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة, ٢٠٠٧) ص ص ١٧٥ – ١٧٧

(٣) آفاق إفريقية, **المقاربة الشاملة لظاهرة الهجرة غير الشرعية** (القاهرة: الهيئة العامة للأستعلامات, العدد ٤٨, ٢٠١٩) ص ص ٧٤ – ٧٥

المنتصرة في الحرب العالمية الثانية مقاعد دائمة العضوية في هذا المجلس وحق الاعتراض على قراراته "حق الفيتو"، بيد أن إنقسام التحالف المنتصر إلى معسكرين متصارعين وإندلاع الحرب الباردة بينهما حال دون تمكين مجلس الأمن بدوره المنوط به على الوجه الاكمل[١] ، وقد مثلت أزمة الخليج الثانية التي إندلعت إثر غزو العراق لدولة الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ إختبارًا حقيقيًا على قدرة وفاعلية الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية حيث إتخذ مجلس الأمن أثنى عشر قرارًا حيال الأزمة جاءت كلها استنادًا إلى الفصل السابع من الميثاق وتضمنت وسائل الضغط لحمل العراق على الإنسحاب من الكويت بدءًا من الإدانة إلى الحظر الاقتصادي فالحصار البحري والجوي إلى التصريح بإستخدام القوة المسلحة، ويرى بعض الباحثين أن مجلس الأمن تحت ضغط من الولايات المتحدة الامريكية أقدم على تصعيد فوري للأزمة دون أن يُمنح وقتًا معقولاً للبحث عن تسوية سلمية لها وأن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في التريث للتوصل إلى تلك التسوية وإنما تمثل هدفها في الحشد السياسي والعسكري واستمرار دورها في إتجاه تأكيد إنفرادها بالهيمنة على النظام الدولي الجديد[٢], وبإستقراء القرار ٦٧٨ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ الذي أمهل العراق حتى ١٤ يناير ١٩٩١ للإنسحاب من الكويت وتصريحه بإستخدام كافة الوسائل الضرورية إزاء الأزمة يتبين أن القرار أباح إستخدام القوة العسكرية وأن التفسير العملي لهذا القرار كان إطلاق يد الولايات المتحدة بالتصرف والحسم العسكري وبذلك لم تتم عملية الحسم العسكري للأزمة وفقًا للآليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والتي تقضي بأن تكون القوة العسكرية المُستخدمة في قمع العدوان موضوعه تحت سلطة وإشراف مجلس الأمن ويتم إدارتها من خلال الخطط والعمليات التي تقترحها لجنة أركان الحرب التابعة له, وفي هذا السياق الدولي تبدو مخاطر إحتمال تحول الأمم المتحدة ونظام الأمن الجماعي الذي يمثله مجلس الأمن إلى مجرد أداة في يد الولايات المتحدة وحلفائها (بريطانيا وفرنسا) مما ينذر بخطورة الوضع الراهن للأمم المتحدة في تلك المرحلة الانتقالية من مراحل تطور النظام الدولي فإذا كانت مرحلة الحرب الباردة قد أدت إلى عجز مجلس الأمن عن القيام بدوره للحفاظ على السلم والأمن الدولي فإن إنتهاء الحرب الباردة يشير إلى خلل في التوازن الدولي نتيجة إنهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي مما يترتب عليه إمكانية تحول مجلس الأمن

---

(١) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، **مجلة كراسات استراتيجية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٠، يوليو ١٩٩٢) ص ٤١.

(٢) عدنان أمين شعبان، **مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠) ص٨.

الدولي إلى أداة لإضفاء الشرعية على نظام للهيمنة الدولية تقوده الولايات المتحدة بوصفها الدولة المنتصرة في الحرب الباردة(١).

ويعد النظام الدولي أحد أهم المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية بين دولتين كما تنعكس آثار المتغيرات الدولية على تحديد السلوك الخارجي للعديد من الدول، ولذلك أفضت التحولات في بنية وطبيعة تفاعلات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى إنعكاسات سلبية بارزة على الدول الأفريقية حيث أدت إلى تضييق هامش المناورة الإستراتيجية الذي كان متاحًا أمامها إبان الحرب الباردة ومضاعفة القيود على إختياراتها السياسية إذ كان يتيح لها ذلك الهامش الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية والدعم السياسي والدبلوماسي من جانب كل من المعسكرين المتنافسين الشرقي والغربي, ومن الدول التي تأثرت بذلك دول منطقة القرن الأفريقي ومنها إثيوبيا والسودان اللتان لم يعد لهما خيار سوى الإذعان للهيمنة الكاملة من جانب القوة العظمى الوحيدة المتمثلة في الولايات المتحدة وأصبحت السياسة الأمريكية مدفوعة بالاعتبارات الإقليمية المرتبطة بالمصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية في المنطقة.

وجدير بالذكر أن السياسة الخارجية للدولة وعلاقاتها الدولية ترتبط بموقعها ومكانتها داخل النظام الدولي, ومن هذا المنطق أعتبرت إثيوبيا النظام الدولي مصدرًا مهمًا إعتمدت عليه لتعزيز إستقلالها وحمايتها من الاعتداءات الخارجية والحفاظ على وحدة وسلامة أراضيها وتنمية إقتصادها ومواردها وتعزيز علاقاتها الدولية وقد تلاقت هذه الرغبة مع مصالح القوى الدولية الكبرى فإثيوبيا بحكم موقعها الاستراتيجي وخصائصها الثقافية والدينية وحيث يوجد بها مقر الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة تعتبر نفسها محل ضغوط دولية وإقليمية وموضوعًا للهجوم من فاعلين دوليين محيطين بها وخاصةً السودان بحكم الجوار الجغرافي والحدود المشتركة والأبعاد الثقافية والدينية ولذلك كان من أهم أهداف السياسة الخارجية الإثيوبية الارتباط بقوة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية التي أقامت معها تحالفًا منذ إنتهاء الحرب الباردة(٢).

ومنذ وصول "الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا" إلى السلطة في مايو ١٩٩١ أولت الولايات المتحدة الأمريكية إهتمامًا واضحًا بإثيوبيا بإعتبارها ذات دور محوري ترسمه لها الولايات المتحدة في منطقة القرن الأفريقي كما تعد إثيوبيا أهم حليف إقليمي للولايات المتحدة في المنطقة خاصةً ضد السودان، وتتجلى مظاهر الإهتمام بإثيوبيا في عقد إتفاقيات اقتصادية وعسكرية متعددة والتنسيق والتشاور المستمر معها، وتنطلق العلاقات الإثيوبية الأمريكية من كون إثيوبيا من وجهة

---

(١) د. حسن نافعة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٢-٣٣.

(٢) حسن إبراهيم سعد, السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه دول القرن الإفريقي منذ عام ١٩٩١, **رسالة ماجستير** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة, ٢٠٠١) ص ٨٦

النظر الأمريكية ركيزة أساسية للأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي وفاعلاً مؤثرًا في تطويق النظام السوداني ومواجهة سلوكيات سياسته الخارجية وداعمًا للولايات المتحدة للنفوذ داخل القارة الأفريقية وتنمية التجارة والاستثمار معها(١).

ومنذ تولي نظام الإنقاذ السوداني السلطة في عام ١٩٨٩ لم تتوافق الإيديولوجية الإسلامية التي تبناها مع متغيرات النظام الدولي مما أدى إلي توتر علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها القطب الأوحد في النظام الدولي المهيمن علي تفاعلات الساحة الدولية, وإثر تمسك السودان بتطبيق الشريعة الإسلامية وتبنيهِ توجهاً إسلامياً راديكالياً وسعيه لتصدير مشروعه الحضاري الإسلامي لدول الجوار توترت علاقاته مع النظام الإثيوبي(٢).

المطلب الثاني : مواقف القوى الدولية المؤثرة على العلاقات السودانية الإثيوبية :

تلعب القوى الدولية دورًا مؤثرًا على طبيعة العلاقات الدولية بين دولتين من خلال مواقفها وتدخلاتها بطريق مباشر أو غير مباشر في القضايا المؤثرة على العلاقات الثنائية ومن خلال علاقاتها المتبادلة مع كلا الدولتين, وتهدف القوى الدولية في المقام الأول إلى تحقيق مصالحها الذاتية أيا كانت طبيعة تلك المصالح.

وفي هذا الإطار يتم تناول مواقف القوى الدولية الأكثر تأثيرًا على طبيعة العلاقات السودانية الإثيوبية :

أولاً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

بإنتهاء مرحلة الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتي ظهر إتجاه يؤكد تراجع إهتمام الدول الكبرى بالقارة الأفريقية مستندًا في ذلك إلى تناقص معدلات تدفق رؤوس الأموال وتناقص القروض والمعونات الأجنبية إلا أن هناك إتجاه آخر يرى أن إهتمام الدول الكبرى بالقارة الأفريقية قد تزايد بفعل تأثير الاحداث والتطورات على الساحة الدولية عقب إنتهاء الحرب الباردة التي أدت إلى تغير صور ومظاهر إهتمام الدول الكبرى بالقارة الأفريقية وفي هذا الاطار ظهر تنافس القوى الدولية وتكالبهم على القارة الأفريقية(٣).

---

(١) **المرجع السابق**, ص ٨٨ – ٩١

(٢) درية أحمد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٣.

(٣) د. صلاح سالم زرنوقة (محرر)، **العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة** (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ١٨، ٢٠٠٠) ص ص ٥٢-٥٣.

وقد طرأت علي النظام الدولي منذ إنتهاء الحرب الباردة متغيرات أفضت إلي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها علي تفاعلات الساحة الدولية حفاظاً علي مصالحها في العالم وبصفة خاصة في إفريقيا, وتتجه المصالح الأمريكية في بُعدها السياسي إلي تطوير العلاقات مع دول القارة الإفريقية بما يخدم الوجود الأمريكي في القارة ويعززه وفي ذات الوقت تسعي الولايات المتحدة إلي الحد من النفوذ الأوروبي, وفي سبيل تحقيق ذلك قامت بتشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية لها أطلقت عليها مفهوم "القادة الجدد" أمثال مليس زيناوي في إثيوبيا واسياس أفوروقي في إريتريا.

وجاء تغيير النظام السياسي الإثيوبي في عام ١٩٩١ متزامناً مع تلك المتغيرات الدولية وبالتالي تأسس في إثيوبيا نظام حليف أبدى توافقاً تاماً مع سياسات وممارسات ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة القرن الإفريقي أما السودان فقد إصطدم مع النظام الدولي ومتغيراته منذ قيام حكومة الإنقاذ في عام ١٩٨٩ بتوجهاتها الإيديولوجية الإسلامية وتبنيها تطبيق الشريعة الإسلامية وحل الأحزاب السياسية بما يناقض قيم الديموقراطية الغربية وبالتالي بدأ العداء تدريجياً بين السودان والولايات المتحدة الممثلة للقطب الأوحد في النظام الدولي وبدا لتلك المتغيرات إنعكاساتها السلبية علي العلاقات السودانية الإثيوبية.

وفيما يتعلق بقضية جنوب السودان – قبل إنفصال الجنوب – فقد إرتبطت العلاقات السودانية الإثيوبية دومًا بتلك القضية إذ دعمّت إثيوبيا الحركات المسلحة المناوئة للأنظمة السياسية السودانية خلال مراحل تطورات قضية الجنوب لمواجهة مساندة السودان لحركات التحرير الإريترية في صراعها مع الحكومة الإثيوبية لنيل الاستقلال(١).

وبتحليل أبعاد قضية جنوب السودان يتضح جليًا أن هناك عوامل قد ساهمت في اندلاع وتأجيج الصراع بين شمال وجنوب السودان حيث يتميز السودان البالغ مساحته ٢,٥ مليون كم٢ بتنوع عرقي وقبلي أحدث إنقسامات وصراعات عرقية قبلية تسببت في مشكلة إندماج وطني منذ زمن طويل يرجع إلى العهد الاستعماري البريطاني إذ عملت السياسة البريطانية على تعميق هذه الانقسامات بين الشمال والجنوب .

وبوقوع الانقلاب العسكري في٣٠ يونيو ١٩٨٩ بقيادة الفريق/عمر البشير رفع النظام السوداني راية الجهاد الإسلامي ضد قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان وشن حملة عسكرية عليها بمعاونة ميليشيات قام بتسليحها أطلق عليها "قوات الدفاع الشعبي" حيث حققت الحكومة السودانية إنتصارات عسكرية وفقدت الحركة قواعدها في إثيوبيا بعد سقوط نظام الرئيس الاثيوبى "منجستو هيلا مريام", وإثر تولي حكومة الإنقاذ السلطة وتحالفها مع "الجبهة القومية الإسلامية" بقيادة الدكتور/

(١) د. نجلاء محمد مرعي، **العلاقات الأمريكية السودانية: النفط والتكالب الأمريكي على السودان** (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٦) ص٦٢.

حسن الترابي وتبني النظام السودانى مضامين تنطوي على تطبيق الشريعة الإسلامية وتصدير توجهها الإيديولوجي الإسلامي لدول الجوار ودعم الجبهة للجماعات الإسلامية في دول الجوار وإيواء السودان عناصر متطرفة مثل أسامة بن لادن وقيادات إرهابية مثل الإرهابي كارلوس توترت العلاقات السودانية الإثيوبية وكذلك العلاقات الأمريكية السودانية حيث أصدرت السفارة الأمريكية في الخرطوم بيانًا صحفيًا أشار إلى أن القوانين الأمريكية تحظر تقديم مساعدات اقتصادية وأمنية في ظروف معينة وأن القوانين الأمريكية لمخصصات المساعدات الأجنبية للأعوام ١٩٨٦-١٩٨٨ تقضي بوقف المساعدات عند إسقاط أية حكومة منتخبة وذلك بالإشارة إلى إسقاط حكومة "الصادق المهدي" الشرعية المنتخبة من طوائف الشعب السوداني(١).

وقد دفعت تلك العوامل الإدارة الأمريكية إلى إعتبار السودان دولة راعية للإرهاب في منطقة القرن الأفريقي وأن سياساتها تتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان وبالتالي يتعين إسقاطها بتقديم الدعم لقوى المعارضة السودانية.

وعندما تولى "بيل كلينتون" رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في يناير ١٩٩٣ أنتهج سياسة قوامها عزل واحتواء وإسقاط الحكومة السودانية ولذلك ساند حركة التمرد في جنوب السودان وانشئ تحالف مضاد للسودان من دول الجوار ضم إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وقدم لها مساعدات متنوعة بإعتبارها دول المواجهة للنظام السوداني كما قامت الإدارة الأمريكية بحجب المساعدات العسكرية والاقتصادية عن السودان وإستخدمت نفوذها في صندوق النقد الدولي لتعليق عضويتهِ في الصندوق ومنع التسهيلات المالية له فضلاً عن إصدار مجلس النواب الأمريكي القرار رقم ١٤٠ لعام ١٩٩٣ بإدانة الحكومة السودانية لإنتهاكها حقوق الإنسان في إطار الحرب الأهلية التي خلفت نحو نصف مليون قتيل من الجنوبيين.

وفي مايو ١٩٩٤ أيدت الإدارة الأمريكية جهود الوساطة التي بذلتها منظمة "الإيجاد" والتي أسفرت عن صدور "إعلان المبادئ" المتضمن حق تقرير المصير لجنوب السودان حيث أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان موافقتها على الإعلان بينما رفضته الحكومة السودانية.

وإثر محاولة اغتيال الرئيس المصري "حسني مبارك" في أديس أبابا في يونيو عام ١٩٩٥ واتهام الحكومة السودانية بتدبيرها تدهورت العلاقات السودانية الإثيوبية وتضاعفت حدة الاتهامات الأمريكية للسودان بممارسة الإرهاب الدولي ، وبتأييد من الإدارة الأمريكية أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ١٠٤٤ لعام ١٩٩٦ القاضي بمطالبة السودان بالاستجابة للمطالب الإثيوبية بتسليم المتهمين في محاولة الاغتيال لمحاكمتهم والكف عن دعم الأنشطة الإرهابية.

---

(١) سامي السيد أحمد، الدور الأمريكي في صراعات القرن الأفريقي: دراسة لاستجابة الولايات المتحدة لصراعات المنطقة منذ ١٩٩٣، **رسالة ماجستير** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة, ٢٠٠٨) ص ٢٧٣.

وفي أغسطس عام ١٩٩٦ قامت الإدارة الأمريكية بتعديل قانون المخصصات Appropriations Bill للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أجل السماح بتقديم مساعدات اقتصادية للمناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان, وفي أكتوبر من ذات العام قررت الإدارة الأمريكية تقديم مساعدات عسكرية بلغت قيمتها ٢٠ مليون دولار إلى إريتريا وإثيوبيا وأوغندا بدعوى مساعدة تلك الدول على مواجهة محاولات السودان لنشر عدم الاستقرار السياسي داخلها(١).

وعندما أدركت الحكومة السودانية إستحالة الحسم العسكري لقضية جنوب السودان عادت إلى المفاوضات وأعلنت قبولها لإعلان المبادئ الذي سبق أن تقدمت به منظمة الإيجاد.

ونتيجة لإقصاء الدكتور / حسن الترابي عن دائرة صنع القرار شهدت العلاقات السودانية مع دول الجوار تحسنًا نسبيًا كما شهدت العلاقات الأمريكية السودانية تحسنًا ملحوظًا حيث استأنفت السفارة الأمريكية في الخرطوم عملها في أبريل عام ٢٠٠٠ وأشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٠ إلى أن السودان أتخذ خطوات إيجابية لمواجهة الإرهاب من خلال توقيعه على أثنى عشر اتفاقية لمكافحة الإرهاب إلا أن الإدارة الأمريكية ظلت تمارس ضغوطًا على الحكومة السودانية بفرض عقوبات اقتصادية على شركات النفط العاملة في السودان للانسحاب من العمل بسب تخوف الولايات المتحدة من أن تؤدي الاستثمارات الضخمة في قطاع النفط السوداني إلى تعزيز قدرة النظام على مواصلة الحرب ضد الجنوب(٢).

وجاء قرار الرئيس جورج دبليو بوش عام ٢٠٠١ بتعيين السيناتور السابق "جون دانفورث" مبعوثًا رئاسيًا لتسوية قضية جنوب السودان، وبناء على مساعيه ورؤيته للأزمة أُجريت المفاوضات بين وفدي الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في مدينة مشاكوس بدولة كينيا حيث تمّ التوقيع على "اتفاق مشاكوس" في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ المتضمن منح جنوب السودان حق تقرير المصير وإستمرت عمليات التفاوض برعاية الإدارة الأمريكية حتى قيام وفدي التفاوض بالتوقيع على "اتفاق السلام الشامل" في ٩ يناير عام ٢٠٠٥ حيث تمّ إنفصال الجنوب وإقامة دولته في عام ٢٠١١ بموجب ذلك الاتفاق(٣).

وفيما يتعلق بالصراع في دارفور الناشئ عام ٢٠٠٣ بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور فقد طرحت تلك الازمة مخاطر على الدول المجاورة للسودان تمثلت في تدفق اللاجئين من المناطق المتأثرة بالصراع إلى دول الجوار وتهديد أمنها عن طريق تسرب السلاح والمسلحين

---

(١)**المرجع السابق**، ص ٢٧٩.

(٢) نجلاء محمد مرعى، السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٢، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٩٤.

(٣) درية أحمد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٥.

بالإضافة إلى تشجيع المجموعات المتمردة المتشابهة في الدول المجاورة للسودان على ممارسة التمرد لتحقيق مطالبها.

وقد شهدت الأزمة تدخلاً من قِبَل "مجلس السلم والأمن الأفريقي" التابع للاتحاد الأفريقي حيث قرر المجلس في اجتماعه رقم ١٧ المنعقد في ٢٠ أكتوبر عام ٢٠٠٤ تشكيل بعثة لحفظ السلم في إقليم دارفور عُرفت بقوة (Amis) مشكّلة من مراقبين وعسكريين وعناصر شرطة مدنية وموظفين دوليين(١).

وبذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها إزاء الأزمة من خلال تأييدها لمجلس الأمن الدولي في إتخاذ مجموعة قرارات إستنادًا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة, والملاحظ أن تلك القرارات إزاء الأزمة قد توافقت مع توجهات السياسة الأمريكية الرامية إلى حصار النظام السوداني سياسيًا وإقتصاديًا وإعلاميًا وإحتواءه بدعوى رعايته للإرهاب وإنتهاكه حقوق الإنسان في السودان(٢)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك متغيرات داخلية ودولية ساهمت في قيام الولايات المتحدة بدور بارز في تسوية أزمات الصراع الداخلي السودانية أبرزها :(٣)

- تأثير اليمين المسيحي المتشدد في الإدارة الأمريكية ورؤيته المتمثلة في إنحصار تسوية الأزمات السودانية في رفع المظالم عن الجنوب السوداني واحترام حقوق الإنسان في دارفور.
- تنامي الاكتشافات البترولية في السودان وما يتبعه من فرص إستثمارية لشركات البترول الأمريكية التي طالبت بالتوصل لتسوية الازمات السودانية من أجل العودة لحقول نفط السودان.
- التطورات الداخلية الإيجابية في السودان بعد إنحسار تيار التطرف الإسلامي الراديكالي بقيادة الدكتور/ حسن الترابي وإقصائه عن التأثير على توجهات النظام السوداني مما ترتب عليه تحسين علاقات السودان بدول الجوار الأفريقي وخاصةً إثيوبيا.
- توجهات الحكومة السودانية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في إبداء تعاونها مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب وقيامها بمعاونة الأجهزة الأمنية الأمريكية وإمدادها بالمعلومات

---

(١) جميل جمال عثمان موسى ، تدخل الاتحاد الأفريقي في الصراعات الداخلية مع التطبيق على منطقة البحيرات العظمى، **رسالة ماجستير** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة, ٢٠١٣) ص ص ٩٥-٩٦.

(٢) د. أسامة على زين العابدين، **سياسة السودان الخارجية في عهد حكومة الانقاذ الوطني** (الخرطوم: مكتبة الشريف الاكاديمية، نوفمبر ٢٠٠٥) ص ص ١٩١-١٩٤.

(٣) أحمد فؤاد القاضي، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١٨.

عن تنظيم القاعدة وموافقتها على فتح مكتب للاستخبارات الأمريكية لمكافحة الإرهاب بالخرطوم.

- ترحيب القوى السياسية السودانية بالتدخل الأمريكي لتسوية الأزمات السودانية.

وبتحليل مواقف الولايات المتحدة الامريكية من قضايا العلاقة السودانية الاثيوبية وتفاعل علاقاتها مع كلا الدولتين يتضح جلياً أن تلك المواقف والعلاقات ترتبط بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة فى كلا الدولتين حيث تتزايد إهتماماتها بكل من الدولتين وتتجاوب مع قضاياها عندما تتطلب مصالحها الاستراتيجية ذلك وتتجاهلها عندما تتناقص أهميتها فى وقت آخر.

ثانيًا– موقف فرنسا :

تسعى السياسة الفرنسية في القارة الأفريقية إلى تنمية علاقاتها مع دول أفريقية خارج مناطق نفوذها التقليدية في الدول الفرانكفونية لإحتواء النفوذ الأمريكي, وقد حظيت منطقة القرن الإفريقي بأهتماماً خاصاً من قبّل السياسة الفرنسية حيث أوضح وزير الدفاع الفرنسي للرئيس الجيبوتي "حسن جوليد" أثناء زيارته لدولة جيبوتي في إبريل عام ١٩٩٨ أن فرنسا مستمرة في التواجد بالمنطقة من خلال قاعدتها العسكرية في جيبوتي.

ويرجع الإهتمام الفرنسي بمنطقة القرن الافريقي إلي عدة إعتبارات أبرزها[١] :

- إثبات التواجد الفرنسي وتوسيع شبكة علاقاتها مع دول المنطقة مقابل تنامى النفوذ الأمريكي في المنطقة.
- تأكيد إرادتها المستقلة ووزنها الدولي.
- تأمين وارداتها النفطية.
- العمل علي ترسيخ العلاقات بين الأنظمة السياسية في المنطقة والنظام الفرنسي في إطار الدبلوماسية القائمة علي التعاون وتبادل المصالح.
- دعم الاتحاد الافريقى ومنظمة الايجاد فى مجال إدارة وتسوية الصراعات بالمنطقة.

وتجدر الإشارة إلي أنه في التسعينيات من القرن العشرين قامت فرنسا بمساندة نظام الإنقاذ السوداني وتنمية العلاقات الدبلوماسية معه خلال فترة تدهور علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إيجاد مرتكز فرنسي في منطقة القرن الأفريقي فضلاً عن إمكان الاستعانة بجهود "الجبهة القومية الإسلامية" السودانية للوساطة بين الجماعات الإسلامية في الجزائر وفرنسا، وقد دعمّ السودان هذا التوجه الفرنسي فقام بمعاونة فرنسا في القبض على الإرهابي الدولي كارل ماركس مما

(١) عارف عبد القادر عبده, **مرجع سبق ذكره,** ص ص ١٦٣ – ١٦٧

حقق للسودان مكاسب تمثلت في تخفيف حدة العزلة الدولية المفروضة عليه بالإضافة إلى تدعيم موقفه في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي(١).

وقد إتخذت فرنسا موقفًا مغايرًا للولايات المتحدة الأمريكية إزاء قضايا السودان حيث سعت الحكومة الفرنسية إلى تأمين التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الداخلي بين شمال السودان وجنوبه ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لإغاثة المتضررين من تداعيات الحرب الأهلية، وإزاء أزمة دارفور تمثل الموقف الفرنسي في الترحيب بفكرة نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مع قوات "الاتحاد الأفريقي" في دارفور وتعددت زيارات المسئولين الفرنسيين لإقناع النظام السوداني بقبول نشر تلك القوات المختلطة وتسوية الأزمة عن طريق التفاوض بين جميع الأطراف المرتبطة بالنزاع (الحكومة السودانية والقوى السياسية المعارضة والفصائل المتمردة) تحت رعاية "الاتحاد الأفريقي" والرئيس التشادي "أدريس ديبي" وكذلك المطالبة بتوفير الدعم المادي واللوجيستي لجهود الإغاثة الدولية ، وقد صّرحت وزيرة الدفاع الفرنسية "ميشيل ماري" بأن التعامل الفرنسي مع أزمة دارفور يتسق تمامًا مع الدور الفرنسي في أفريقيا وإلتزامها بمساعدة شركائها، وتنطوي فكرة الشراكة في التصور الاستراتيجي الفرنسي على منح التنظيمات الإقليمية والدولية دورًا مهمًا في إدارة وتسوية النزاعات والصراعات الداخلية والإقليمية في أفريقيا وأبرزها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) ومنظمة الايجاد(٢)، وقد بدا الموقف الفرنسي في بداية أزمة دارفور معارضًا لاستخدام القوة أو فرض عقوبات ضد الحكومة السودانية بيد أن التطورات التي صاحبت الأزمة أدت إلى تحول في الموقف الفرنسي حفاظًا على مصالحها الاستراتيجية، وإثر تقاعس حكومة الإنقاذ في التدخل لتسوية الأزمة وحماية سكان دارفور إنتهجت السياسة الفرنسية حيالها نهجًا متشددًا وطالبت المجتمع الدولي بالضغط على الحكومة السودانية وإجبارها على إحترام تعهداتها الدولية إزاء الأزمة وضرورة تقديم المتورطين بأرتكاب جرائم حرب في دارفور إلي المحكمة الجنائية الدولية(٣)، ومن هذا المنطلق إتخذت فرنسا مواقف يمكن إبرازها من خلال ثلاث مسارات(٤) :

---

(١) بدر حسن شافعي، القمة الفرنسية محاولة للتقييم، **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٤٤، أبريل ٢٠٠١) ص ١٦٦.

(٢) د. حمدي عبد الرحمن، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل** (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧) ص ص ١٤٨-١٥٠

(٣) د. عبد القادر إسماعيل, **مشكلة دارفور: الأصول التاريخية ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي** (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر, ٢٠٠٨) ص ٣٧٤.

(٤) عارف عبد القادر عبده، **مرجع سبق ذكره**, ص ٢٢٨.

- على الصعيد الإنساني حشّدت فرنسا إمكاناتها العسكرية في تشاد لتوصيل ما يزيد على ٢٤ طن من مواد الإغاثة الإنسانية إلى معسكرات اللاجئين على طول الحدود السودانية التشادية.
- على الصعيد اللوجستي قامت فرنسا بتوفير الدعم لبعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأفريقي.
- على المستوى الدبلوماسي تواجدت فرنسا في المحادثات الخاصة بعملية تسوية الصراع في دارفور من خلال المبعوث الخاص السفير "هنري دوكوانيك" ودعمت لجنة الوساطة المؤلفة من الاتحاد الأفريقي ودولة تشاد كما أيدّت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي إزاء الأزمة وأهمها القرار ١٧٠٦ الصادر في أغسطس عام ٢٠٠٦ المتضمن نشر قوات دولية تابعة للأمم المتحدة في دارفور.

ويرى بعض الباحثين أن الموقف الفرنسي يمكن تفسيره في سياق السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا ومنظورها العالمي للعلاقات الدولية وكيفية تعظيم مصالحها، وإستنادًا لهذه الرؤية تسعى السياسة الفرنسية في أفريقيا لتحقيق الأهداف التالية :

- دعم النفوذ الفرنسي في أفريقيا.
- مجابهة الهيمنة الأمريكية الجديدة.
- تحقيق المصالح الاقتصادية وتأمين مصادر الطاقة والموارد الطبيعية في افريقيا وخاصةً إستغلال الثروة النفطية السودانية.
- الاعتماد على المؤسسات الإقليمية والدولية.

وفيما يتعلق بالسياسة الفرنسية تجاه قضايا السودان فقد أظهّرت فرنسا مرونة مع حكومة الإنقاذ لاعتبارين[١] :

- الاعتبار الأول : وجود مصالح فرنسية في السودان متمثلة في مشروع قناة جونجلي بجنوب السودان الذي توقف العمل به عام ١٩٨٤ حيث تأمل فرنسا بالعودة لاستكماله بعد إستقرار الأوضاع واستثماراتها البترولية عبر شركة توتال الفرنسية.
- الاعتبار الثاني : تنامي النفوذ الأمريكي في منطقة القرن الأفريقي وتزايد الضغوط الأمريكية على نظام الإنقاذ ولذلك سعت فرنسا لإيجاد نقطة ارتكاز جديدة لها في السودان تستطيع من خلالها مواجهة التأثير الأمريكي المتزايد وقد تمثل الدور الفرنسي في مسيرة التسوية السلمية للصراع في جنوب السودان في تدعيم جهود منظمة الايجاد

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٢٥-٢٢٦.

عبر عضويتها في "منتدى شركاء الايجاد" الذي يمول المنظمة بأكثر من نصف ميزانيتها.

وتجدر الاشارة الى أن فرنسا إزاء تنامى النفوذ الامريكى فى القارة الافريقية بوجه عام وفى منطقة القرن الافريقى بوجه خاص شرعت فى إنتهاج سياسة إستهدفت من خلالها الحفاظ على نفوذها ومصالحها ولاسيما منذ تولى الرئيس "جاك شيراك"للرئاسة الفرنسية لفترة ثانية فى عام ٢٠٠٢ ولذلك سعت فرنسا الى دعم منظمة الايجاد فى مجال إدارة وتسوية الصراعات حتى يتسنى لها أداء دورها المنوط بها فى حفظ الامن والاستقرار فى منطقة القرن الافريقى كماعملت على ترسيخ علاقاتها مع الانظمة السياسية فى المنطقة فى إطار دبلوماسيتها القائمة على التعاون وتبادل المصالح بما يمكنها من زيادة حضورها السياسى والاقتصادى والعسكرى بالمنطقة, ويمكن القول بأن فرنسا من خلال مواقفها من قضايا العلاقة السودانية الإثيوبية وعلاقاتها المتوازنة مع كلا الدولتين قد ساهمت بشكل إيجابى فى توثيق العلاقات السودانية الاثيوبية.

ثالثاً- موقف الصين :

بدأت العلاقات الصينية الأفريقية في الخمسينيات من القرن العشرين مع دعم الصين لحركات التحرير من القوى الاستعمارية في أفريقيا، وتعد الصين إحدى القوي الخارجية الفاعلة في القارة الإفريقية وقد إرتبطت تاريخياً وترسخت علاقاتها بالقارة في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وكان للمتغيرات الدولية التي أعقبت إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفيتي إنعكاساتها علي توجهات السياسة الخارجية الصينية حيث كانت الصين قوة حليفة للإتحاد السوفيتي وبانهياره وإنقسامه إلي جمهوريات منفصلة واجهت الصين تحديات سياسية وإقتصادية كان ينبغي التغلب عليها دون تبعية للقطب الأوحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وتزامن ذلك مع توجه الصين لتعزيز علاقاتها مع دول القارة الإفريقية بحسبانها شريكاً في التنمية لحاجة الصين للمواد الخام والمعادن اللازمة في الصناعة وفتح أسواق جديدة تستوعب المنتجات الصينية.

وبرغم أن الوجود الصيني في القارة الإفريقية إنطلق أساساً من دوافع إقتصادية إلا أنه قد إمتد ليشمل جميع المجالات السياسية والعسكرية والإجتماعية والثقافية(١).

وعلي المستوي السياسي تقوم الصين بتوسيع نفوذها السياسي في منطقة القرن الإفريقي فتعمل علي تغليب مصالحها الإستراتيجية دون التدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة وتقدم لها المساعدات غير المشروطة سياسياً وقد قامت الصين بالوساطة لتسوية بعض الأزمات سلمياً كأزمة

(١) د. شيماء محي الدين, دوافع وتداعيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي, **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, العدد ٢١٤, اكتوبر ٢٠١٨) ص ص ١٤ – ١٥.

جنوب السودان قبل إنفصال الجنوب[١] , وإزاء أزمة دارفور لعبت دور دبلوماسية الوساطة البناءة بين الحكومة السودانية والمجتمع الدولي حيث تمكنت الصين في عام ٢٠٠٦ من إقناع الحكومة السودانية بالموافقة علي نشر قوات حفظ سلام مختلطة في دارفور مشكّلة من قوات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إنطلاقاً من مصالحها البترولية إذ لديها شركات بترولية لإستخراج النفط في دارفور[٢].

وعلي المستوي الاقتصادي شهدت العلاقات الصينية الإفريقية قفزات هائلة بعد تدشين منتدى التعاون الصيني الأفريقي في عام ٢٠٠٠ الذى يعد الإطار الرئيسي للتعامل والحوار بين الصين والقارة الإفريقية علي أساس المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة, وقد تأسس هذا المنتدى بمبادرة صينية ويتم عقد مؤتمر وزارى له كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين والدول الافريقية الاعضاء وعددهم خمسين دولة افريقية , وقد عُقد المؤتمر الوزارى الاول للمنتدى في العاصمة بكين في الفترة من ١٠ إلي ١٢ أكتوبر عام ٢٠٠٠ وحضره ٨٠ وزيراً للخارجية من ٤٥ دولة إفريقية ليمثل نواة التعاون بين الصين والقارة الافريقية , وفي الإجتماع الثاني للمنتدى المنعقد في عام ٢٠٠٣ تمّ تبني خطة عمل أديس أبابا التي تضمنت الخطوط الأساسية للتعاون في المجالات السياسية والإقتصادية والتجارية والعسكرية والإجتماعية.

وتسعى الصين لتنفيذ إستراتيجيتها في القارة الأفريقية من خلال بذل الجهود الدبلوماسية لتطوير علاقاتها بدول المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية ومنها منطقة القرن الأفريقي ، ويأتى الدافع الاقتصادى فى مقدمة العوامل لتكثيف الوجود الصينى فى المنطقة ولذلك حظى هذا الوجود بالقبول لدى دول المنطقة بإعتبار أن الصين تتبنى إستراتيجية تحقيق المنافع المشتركة للجانبين الصينى والافريقى, ومن خلال تقديرها لدور السودان وإثيوبيا في إستقرار تلك المنطقة ساندت الصين جهود الاستقرار والسلام في السودان وقامت بتطوير علاقاتها مع اثيوبيا ودول الجوار الأفريقية للسودان.

ويتبين مما تقدم أن الصين في إطار تنمية علاقاتها قامت بالتدخل بفاعلية في القضايا المؤثرة علي العلاقات الثنائية المتبادلة بين كل من السودان واثيوبيا كما قامت بعقد إتفاقيات التعاون

---

(١) أحمد عسكر, سياسات الصين في القرن الإفريقي : الصراع علي الموانئ البحرية, **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, العدد ٢١٨, اكتوبر ٢٠١٩) ص ١٧١.

(٢) د. هند المحلي سلطان, سياسة الصين تجاه حفظ السلام : منظور الهوية الوطنية, **مجلة السياسة الدولية** القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, العدد ٢٢٣, يناير ٢٠٢١) ص ص ١٦ – ١٧(

الاقتصادي والدعم السياسي لكل منهما مما كان له تأثير إيجابي علي العلاقات السودانية الإثيوبية(١).

رابعًا- موقف إسرائيل :

لا شك أن التغيرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي منذ إنهيار الاتحاد السوفيتي وبروز عصر الهيمنة الأمريكية وما صاحبها من تغيرات في النظم الإقليمية قد أدت إلى تأثيرات على تطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية فدخول أطراف الصراع العربي مسار التفاوض مع الكيان الصهيوني أضفى مشروعية عليه شكّلت حافزًا له على السعي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تحقيق أهدافه التوسعية كقوة إقليمية.

وتتميز منطقة القرن الإفريقي بأهمية متقدمة في أولويات الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي ولاسيما فيما بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ وحدوث التكالب من القوى الدولية الكبرى علي موارد وثروات إفريقيا, ويمكن القول بأن التغييرات التي شهدها النظام الدولي منذ إنهيار الاتحاد السوفيتي وبروز القطب الأمريكي الأوحد قد شكّلت حافزاً لدي إسرائيل علي تطوير علاقاتها الإفريقية وتحقيقاً لذلك وضعت إسرائيل علاقاتها مع دول منطقة القرن الإفريقي علي قائمة أولويات منظومة أمنها القومي وعلي قمة إستراتيجية حركية سياستها الخارجية في القارة الإفريقية وذلك لإرتباط القرن الإفريقي بمناطق البحر الأحمر والخليج العربي جغرافياً وإستراتيجياً وأمنياً.

ولعل أبرز ما يشير إلي تلك الأهمية زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي "أفيجدور ليبرمان" في سبتمبر عام ٢٠٠٩ لكلاً من إثيوبيا وكينيا ونيجيريا وساحل العاج وليبيريا والتي أعقبها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو" في يوليو عام ٢٠١٦ إلي إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا كما قامت إسرائيل بفتح العديد من مراكز الدراسات المعنية بالشأن الإفريقي في الجامعات الإسرائيلية حتي يمكنها وضع إستراتيجية للتعامل مع دول القارة الإفريقية وخاصة دول القرن الإفريقي(٢) .

وفي إطار نظرية الأمن التي تتبناها إسرائيل سعت ألا يكون البحر الأحمر بحيرة عربية من خلال تحقيق توازن في علاقاتها مع كلاً من إثيوبيا وإريتريا كما تركز إسرائيل لدعم نفوذها بمنطقة القرن الإفريقي علي الشراكة الإقتصادية والسياسية والعسكرية مع بعض دول المنطقة من أجل

---

(١) د, راوية توفيق , **مرجع سبق ذكره** , ص ص ١٦-١٨.

(٢) وائل ربيع, الأهداف الإسرائيلية في القرن الإفريقي, **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, العدد ٢١٢, إبريل ٢٠١٨) ص ١٠٦.

محاصرة الدول العربية ومراقبة مضيق باب المندب جنوباً كما تحاول إسرائيل التغلغل في جيوش المنطقة سواء بالتسليح أو التدريب أو الخبرات الأمنية[١] .

وقد حظيت منطقة القرن الإفريقي باهتمام كبير من قبل الإستراتيجية الإسرائيلية ويرجع ذلك لعدة إعتبارات أهمها[٢] :

- **الموقع الجغرافي الإستراتيجي للمنطقة التي تتضمن ممرات ومنافذ بحرية في البحر الأحمر والمحيط الهندى ذات أهمية لحركة الملاحة والتجارة الإسرائيلية.**
- **إرتباط المنطقة بالبحر الأحمر والخليج العربي يجعلها ترتبط بمنظومة الأمن الإسرائيلي.**
- **تأثر المنطقة بعوامل عدم الإستقرار نتيجة للصراعات الداخلية والحروب الإقليمية.**
- **إحتواء المنطقة علي جاليات يهودية وخاصةً في إثيوبيا.**
- **قرب المنطقة للوطن العربي جعلها مرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي.**
- **إرتباط المنطقة بحوض نهر النيل حيث تسعي إسرائيل للحصول علي نسبة من مياه نهر النيل.**
- **إنتشار الإسلام السياسي في المنطقة وبروز الإهتمام الدولي بالحرب علي الإرهاب.**

وبناء علي ما تقدم شرعت السياسة الإسرائيلية في بناء علاقات إستراتيجية مع بعض دول المنطقة وخاصةً إثيوبيا التي تعتبرها إسرائيل حليفتها الرئيسية للتغلغل في منطقة القرن الإفريقي والقارة الإفريقية في ظل عدم وجود علاقات دبلوماسية لاسرائيل مع السودان.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تلعب دور غير مباشر في الصراع حول مياه النيل بين دول المنابع ودولتي المصب (السودان ومصر) للإضرار بالمصالح المائية لهما وتسعى إسرائيل للحصول على حصة من مياه النيل لندرة الموارد المائية المتاحة لها وقد دفعتها تلك الأهداف إلى إستغلال وجودها ونفوذها المكثف بدول حوض النيل وخاصةً إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي لتحريضها على المطالبة بإعادة النظر في الاتفاقيات الخاصة بمياه نهر النيل وتوزيع الحصص المائية كما قامت إسرائيل بالترويج لمقولة أن أي عملية تنمية حقيقية في دول المنابع ولاسيما إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا تنبغى أن تبدأ بتنفيذ سدود ومشروعات مائية للتحكم في مياه نهر النيل[٣].

---

(١) ناجي شهود, عسكرة التنافس الدولي والإقليمي في القرن الإفريقي, **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية,العدد ٢١٢, إبريل ٢٠١٨) ص ٩٤.

(٢) عارف عبد القادر عبده, **مرجع سبق ذكره**, ص ص ١٨٧ – ١٨٨.

(٣) محمود منير حامد، العلاقات المائية السودانية مع دول حوض النيل منذ عام ١٩٨٩، **رسالة دكتوراه** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ٢٠١٧) ص ٩٢.

خاتمة

تناول البحث تحليل متغيرات النظام الدولي منذ إنتهاء الحرب الباردة وتأثيرها علي العلاقات السودانية الإثيوبية وإبراز مواقف القوى الدولية الأكثر تأثيراً علي طبيعة تلك العلاقات.

ويمكن من إستقراء ذلك التحليل إستخلاص عدد من النتائج والتوصيات أبرزها :

- أشارت الدراسة إلي تأثر العلاقات السودانية الاثيوبية سلباً نتيجة لمتغيرات النظام الدولي وتناقض التوجهات الأيديولوجية للأنظمة السياسية للدولتين.
- كشفت الدراسة عن تأثر العلاقات السودانية الاثيوبية إيجاباً نتيجة للتحول الاستراتيجى للنظام السودانى إستجابةً للمتغيرات الاقليمية والدولية وإثر تراجع تأثير "الجبهة القومية الاسلامية" على توجهات القيادة السياسية السودانية.
- أظهرت الدراسة دور القوى الدولية في التأثير سلباً وإيجاباً علي طبيعة العلاقات السودانية الإثيوبية من خلال مواقفها في القضايا المؤثرة علي تلك العلاقات وتفاعل علاقاتها المتبادلة مع كل من السودان وإثيوبيا.

توصى الدراسة بضرورة توافر الإرادة السياسية للأنظمة الحاكمة في البلدين وتوافقها نحو تفعيل العلاقات الثنائية وتوثيقها في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية في إطار المصالح والمنافع المشتركة لما يجمع البلدين من روابط تاريخية وجيوبوليتكية وسياسية وإقتصادية وإثنية.